Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

ورقة عمل 2025 / 012

سبل بناء السلام وتعزيز الديمقراطية والسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني

(الآليات والاستراتيجيات خلال مرحلة التشافي)

الباحثان

د. منصور أبو كريّم د. سامية الغصين

ضمن مشروع

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان
PalThink Academy for Democracy and Human Rights

Federal Foreign Office
Institut für Auslandsbeziehungen

آب 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

سبل بناء السلام وتعزيز الديمقراطية والسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني

(الآليات والاستراتيجيات خلال مرحلة التشافي)

إعداد

د. منصور أبو كريّم

د. سامية الغصين

ضمن مشروع:

"أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان"

اغسطس 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

مقدمة

تعرض المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الماضية لحالة من حالات عدم الاستقرار الناتجة عن فشل مسار التسوية السياسية وحدوث الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتكرار الحروب والأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، مما سبب العديد من التشوهات البنيوية السياسية والمجتمعية، مما ترك تداعيات كبيرة على التجربة الديمقراطية الفلسطينية والسلم الأهلي، الأمر الذي بات يتطلب انتهاج سياسات ومقاربات مختلفة لتعزيز مسار بناء السلام الداخلي، وحماية السلم الأهلي وتعزيز مسار النهج الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني.

وتكمّن إشكالية هذه الورقة في تناول سبل بناء السلام الداخلي الفلسطيني، وتعزيز النهج الديمقراطي وحماية السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني خلال مرحلة التشافي، من خلال ثلاث محاور رئيسية، يقدم الأول مدخل مفاهيمي للسلام وتعزيز الديمقراطية والسلم الأهلي، ويستعرض المحور الثاني مقومات عملية بناء السلام والديمقراطية والسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني، بينما يتناول المحور الثالث الآليات والسياسات التي يمكن خلالها حماية الجهة الداخلية الفلسطينية وحل الأزمات والخلافات وحماية التعددية في المجتمع الفلسطيني.

أولاً: الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة وعلاقتها ببناء السلام والسلم الأهلي

أفضِت الحرب إلى أوضاع كارثيَّة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في غزَّة، حيث دمَّرت الحرب الرَّوابط الاجتماعيَّة والعائليَّة، في ظلِّ حالة الفوضى والنُّزوح القسري المتكرِّر من مكان لآخر، كما أدَّت إلى ذوبان الفروق الطبقيَّة بعد ما تحوَّل المجتمع كله إلى طبقة واحدة، وهي طبقة الفقراء في ظلِّ ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وحالة العوز. لقد أجبر الهجوم العسكري لدولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزَّة – بعد السَّابع من أكتوبر 2023 – حوالي مليوني فلسطيني على النُّزُوح والهجرة القسريَّة من مناطق سكنهم، وهو ما يمثل أكثر من 90% من عدد سكان القطاع، ممَّا جعلها أكبر حالة نزوح على صعيد العالم، ولا تقتصر معاناة النَّازحين في قطاع غزَّة على فقدان مصادر الرِّزق والممتلكات ومرافق الخدمات، والعيش في بيئة لا إنسانيَّة جرَّاء التَّجويع، ومنع المحتل دخول الإمدادات الطبيَّة والغذائيَّة، واستهداف مصادر المياه والصَّرف الصحِّي والكهرباء، إذ خلق النُّزوح والانتقال والتَّنقيل للنازحين بيئة اجتماعيَّة جديدة أثرَّت وانعكست سلبيًّا على مجموع النَّازحين بمختلف مكوناتهم رجالًا ونساء وكبارَ سن وأطفالًا[1].

[1] ناصر الريس، "أثر النزوح في قطاع غزة على الحياة الاجتماعية"، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، 2024، متاح https://goo.su/QJqSkO.

لقد أدت الحرب إلى انهيار شبه كامل في كافة مقومات السلم الأهلي، التي تبدأ من انهيار منظومة العدالة الفلسطينية بشكل كامل بدءا من انتظام عمل الشرطة المدنية والنيابة والمحاكم بمختلف درجاتها، التي تعرضت للاستهداف والقصف والتدمير مما شل قدرتها على فرض النظام والأمن والحفاظ على حقوق المواطنين، ودفع الكثير منهم للجوء للاحتكام للقوة الشخصية أو العائلية أو التنظيمية للحصول على حقوقهم وحل خلافاتهم، وأخذ القانون بأيديهم وتطبيقه بشكل شخصي، مما تسبب في الكثير من حالات القتل خارج القانون والتي تم بعضها بشكل علني وانتشر في وسائل التواصل الاجتماعي، كأحد ملامح الفلتان الأمني الذي بات السمة الأبرز لهذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني الخطيرة في قطاع غزة.

وترتكز بشكل عام عملية بناء السلام وتعزيز الديمقراطية والسلم الأهلي على ثلاث مسارات رئيسية متوازية، خاصة للدول التي قد تواجه مرحلة ما بعد النزاع، أو تكون في خضم حالة انهيار للسلم الأهلي مثلما هو الحال عليه في قطاع غزة:

1. **منع النزاعات:** ويعتمد هذا المسار على نشر وزيادة الوعى لدى أفراد المجتمع، لضمان عدم نشوب أي نزاع، وذلك من خلال نشر الثقافة المدنية التي تشجع على احترام ثقافة حقوق الانسان، ونشر مبادئها، خاصة فيما يتعلق بحقوق الفئات المهمشة مثل المرأة والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة، والأقليات، وتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم والتسامح الاهلي، واحترام الديمقراطية وتقبل نتائجها، وقد يلعب الشباب دورا هاما في هذا المسار اذا تم اكسابهم مهارات العمل والتأثير المجتمعي لنشر وتوعية المواطنين بمتطلبات المواطنة الفعالة، وبمبادئ حقوق الانسان، وهنا تبرز أهمية العمل في مجال التثقيف المدني أيضا خلال الأزمات التي يواجهها المجتمع والتي تمس السلم الأهلي بشكل رئيسي، للحد من تفاقم وازدياد حالات الاقتتال والفلتان، وهو ما يستدعي من كافة مؤسسات المجتمع المدني بما فيها مؤسسة بال ثينك مواصلة عملها في التثقيف والتدريب ورفع الوعي بحقوق الانسان وحل الخلافات بالطرق البديلة، وتبني المبادرات المجتمعية المعززة لحالة السلم الاهلي واحترام سيادة القانون وحل الخلافات بطرق سلمية مثل الوساطة والتفاوض والتحكيم.

2. **ادارة وحل النزاعات:** وهي مهارة تجنب النزاع قبل حدوثه داخل المجتمع قدر الامكان، ثم لاحقا حل تلك النزاعات والخلافات بالطرق السلمية، وصولا الي حلول مرضية لجميع الأطراف تحقيقا لمصالحهم، ويكون الهدف الرئيسي من تلك العملية تقليل الآثار السلبية للنزاع قدر الامكان، والحفاظ على السلم الأهلي والعلاقات الايجابية داخل المجتمع وتعزيزها، وتتضمن إدارة وحل النزاع تحديد أسباب النزاع، وفهم وجهات نظر الأطراف المختلفة فيه، واختيار الاستراتيجيات المناسبة للحلول المقترحة، وهذا يتطلب سيادة للقانون

ووصول كافة المواطنين للعدالة الناجزة، واتاحة سبل التقاضي لهم، وقد تشمل أحيانا امكانية اللجوء للعدالة غير الرسمية، مثل المحاكم التقليدية والقبلية والدينية والأعراف والتقاليد المجتمعية.

3. **المصالحة المجتمعية:** تستهدف المصالحة المجتمعية بناء السلام وإعادة التماسك داخل المجتمعات التي عانت من صراعات أو انقسامات، وهي تركز على معالجة الأضرار التي لحقت بالنسيج الاجتماعي، وتعزيز التسامح والتعايش السلمي، وضمان عودة الأفراد والمجتمعات إلى حياتهم الطبيعية، وتقوية سيادة القانون والديمقراطية، من خلال عدة استراتيجيات وآليات مثل لجان الحقيقة، ولجان التحقيق الوطنية والدولية، وبرامج جبر الضرر والتعويض، واصلاح المؤسسات الوطنية، وغيرها من اجراءات العدالة الانتقالية. قد شهدنا أمثلة هامة لكثير من اجراءات العدالة الانتقالية في العديد من الدول العربية مثل المغرب وتونس بعد ثورات الربيع العربي، وفي بعض الدول الاجنبية التي لجأت لعقد محاكم جنائية دولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب مثل رواندا ويوغسلافيا السابقة وسيراليون، أو لجان الحقيقة والاعتراف والاعتذار عما تم ارتكابه من جرائم مثل البوسنة والهرسك.

ثانياً: مقومات بناء السلام وتعزيز المسار الديمقراطي والسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني:

من أهم المقومات الجوهرية التي تعتمد عليها عملية بناء السلام الأهلي وتعزيز الديمقراطية في أي مجتمع، والتي ينبغي ايلاء الاهتمام المطلوب بها في ظل نظام ديمقراطي يمثل كافة مصالح أفراده على اختلافها وتنوعها، ويحقق لهم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود، وهذه المقومات هي:

- حماية التعددية وتعزيز الشراكة السياسية الفلسطينية:

تُعزِّز التعددية والشَّراكة السياسيَّة الحقيقيَّة من قدرة المجتمعات على تجاوز المحن والتَّحديات، كما تُمثِّل عملية الشَّراكة الوطنية أهميَّة كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب، نظرًا لحجم التَّحديات والصُّعوبات التي تقف أمام المجتمع الفلسطيني بكامله.

تُمثِّل عمليَّة إصلاح النِّظام السياسي الفلسطيني جوهر الانتقال إلى مرحلة جديدة تُسهِّل عمليَّة الشَّراكة الوطنيَّة من أجل تحقيق أهداف الشَّعب الفلسطيني الوطنيَّة، فمن المتوقَّع أن تسفر عمليَّة إصلاح النِّظام السِّياسي عن تجدد بنية منظمة التحرير، واحتوائها على كافة فصائل العمل الوطني، فضلًا عن أن إصلاح مؤسَّسات النِّظام السياسي أمر يُمهِّد لإنجاز مرحلة التَّعافي المبكر، التي تلي عادة وقف إطلاق النَّار، إنَّ مرحلة التَّعافي تقتضي تضافر كلِّ الجهود المحليَّة والدوليَّة، وهو ما يمكن توفُّره بسهولة أكثر في حالة الإصلاح السياسي، والأمر الأهم "أنَّ الإصلاح السياسي يُوفِّر بيئة هامَّة وفاعلة للتَّعامل مع الجهات

والمؤسَّسات الدوليَّة لتوفير تمويل كامل وسريع لاستكمال مرحلة التَّعافي"[2].

ويعزِّز الإصلاح السياسي من الشَّفافية والمساءلة، ويقوِّي من ثقة الشَّعب الفلسطيني في المؤسَّسات الحكوميَّة، ويوحِّد الجهود السياسيَّة بين الفصائل الفلسطينيَّة المختلفة من خلال انتخابات شفَّافة ومُنصِفَة تُعزِّز الوحدة الوطنيَّة، وهو ما يسهل وضع خطط إستراتيجيَّة موحَّدة لإعادة الإعمار والتَّنمية، ويُمكِن أيضًا للإصلاح السياسي أن يضمن حكومة شاملة قادرة على التنسيق مع الأطراف الدوليَّة لدعم عمليَّة إعادة الإعمار، فالإصلاحات تُوفِّر بيئة مشجعة للتَّعافي من آثار الحروب، وتُعزِّز الثقة في المؤسَّسات الوطنية، وهي ضرورة لبلورة تصوُّر اليوم التالي، والذي بدونه لن يتمَّ الوصول لحالة من الإصلاح والشَّراكة، وتوحيد الجهود، وتنفيذ الإصلاحات اللَّازمة في السياقات السياسيَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة.

- **إصلاح النِّظام القانوني الاجتماعي والبناء المؤسساتي:**

إصلاح النِّظام القانوني والاجتماعي والبناء والمؤسساتي يعدُّ من العناصر الحاسمة لتحقيق التَّعافي، والشراكة الوطنية الشاملة بعد انتهاء الحرب على غزة، فإنَّ عمليَّة الإصلاح الإيجابي للوصول إلى هذه المرحلة يجب أن ترتكز على المحاور التَّالية:

1-**الإصلاح القانوني:** تعد سيادة القانون من أهم الركائز الأساسية للديمقراطية، وأيضا أحد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي، وتعمل سيادة القانون على منع الاستخدام التعسفي للسلطة، لضمان مجتمع منظم وعادل ومتساوي، كما وتكفل سيادة القانون حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، وتحقيق العدالة سيما العدالة الاجتماعية _التي تعمل على ضمان توزيع الثروات والفرص بشكل عادل داخل المجتمع_، والعدالة القانونية، لجميع أفراد المجتمع دون تمييز أو تفرقة، وتحقق المساواة في الحقوق والواجبات والفرص، فالمجتمع الذي يتساوى فيه الناس أمام القانون، وينال كل ذي حق حقه دون تمييز، يتحقق فيه السلم الاهلي والمجتمعي.[3] إن وجود نظام قانوني عادل ومستقل يضمن سيادة القانون، ويمنح المواطنين الشُّعور بالأمان القانوني، ممَّا يشجع على الاستثمار، ويُحفِّز القطاع الخاص على المشاركة في عمليَّات إعادة الإعمار والتطوير، كما يُسهِم القانون العادل في حماية الحقوق، ويضمن توزيع عادل للمساعدات والموارد، ممَّا يُحقِّق بيئة مستقرَّة لمرحلة التَّعافي[4]، ويُعدُّ إصلاح النِّظام القانوني في فلسطين مدخلًا مهمًّا في تعزيز قيم المواطنة والشَّرَاكة الوطنيَّة، من خلال تعزيز مبدأ سيادة القانون، وفصل السُّلُطات، بما

(2) مقابلة عبر الهاتف: مازن العجلة، باحث وخبير في الشأن الاقتصادي، غزة، فلسطين، 15يوليو 2025..

(3) . محمد جلال سليم، حماية السلم الأهلي في المواثيق الدولية والقانون الأساسي الفلسطيني، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، 2023م، ص8.

(4) مقابلة: رائد حلس، استشاري وباحث في التنمية الاقتصادية، غزة، فلسطين، 15 يوليو 2025.

يحقق التَّماسك المؤسَّساتي والإداري بين كافَّة مؤسَّسات النِّظام السِّياسي الفلسطيني. ويمكن إصلاح النِّظام القانوني في فلسطين من خلال إطلاق خطَّة طارئة لإعادة بناء نِظَام العدالة في غزَّة تشمل إعادة تأهيل البنية التحتيَّة للمحاكم، واستعادة الملفات والسجلَّات المفقودة، وضمان استمراريَّة تقديم الخدمات القضائيَّة.

2- **إصلاح النظام الاجتماعي:** تعزيز البناء الاجتماعي يتمُّ من خلال برامج تُعزِّز الوحدة والتَّضامن بين أفراد الشَّعب الفلسطيني، ممَّا يُقلِّلُ من التوتُّرات الدَّاخلية، ويُوجِّه الطَّاقات نحو العمل الجماعي، كما أنَّ دعم الأسر المتضررة وتأهيل الشباب والنساء وتمكينهم يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ويزيدُ من فرص الشَّرَاكة الوطنيَّة، ويخلق أرضيَّة مشتركة للعمل والتَّعاون. إن إصلاح النظام الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني لن يتحقق إلا من خلال التوزيع العادل للثروات والمساعدات وبدء عملية اعمار يشارك في رسم استراتيجياتها جميع فئات المجتمع، بما يضمن عدم استثناء الشباب والنساء والمعاقين، كما يضممن الإصلاح الاجتماعي العمل على تخفيف الأعباء الاجتماعية والنفسية التي تحملت الأسرة الفلسطينية خلال الحرب، عبر تدخلات نوعية تساعد على مواجهة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، والحد من حالات الاغتراب والهجرة في صفوف الشباب.

3- **الإصلاح الاقتصادي:** يعدُّ إصلاح النِّظام الاقتصادي ضروريًّا لإعادة إعمار غزَّة، وتحقيق التَّعافي الشَّامل بتعزيز القطاعات الإنتاجيَّة، وخلق فرص عمل محليَّة، حيث يمكن تحقيق الاعتماد الذَّاتي، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجيَّة، ممَّا يؤدِّي إلى بناء اقتصاد قوي ومستدام، كما أنَّ الإصلاحات الاقتصاديَّة التي تُشجِّع الاستثمار المحلِّي والدولي ستسهم في تسريع عمليَّة إعادة الإعمار والتَّنمية[5]، ومن بين أهمِّ الخطوات التي يجب اتِّباعها للإصلاح الاقتصادي إعادة هيكلة النِّظام الضريبي الفلسطيني بحيث تأخذ بعين الاعتبار عاملين هُمَا: أولًا تشجيع الاستثمارات الخاصَّة، والثَّاني العدالة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، والتفكير الجدي بفصل ضريبة الدخل على الشركات، عن ضريبة الدخل على الأفراد، ممَّا يستدعِي وضع قانون مستقل لضريبة الدَّخل(الأرباح) على الشَّركات، كما هو حاصل في العديد من الدُّول العربيَّة وغير العربيَّة، والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة الدَّخل حيث يجب أن يكون هناك قرارات سياسية قويَّة وواضحة تُقنِع المواطن بأنَّ عليه أن يعيَ المرحلة، وأن يتقشَّف بدوره، مثل سياسة الحد من التعيينات والزيادات، ووقف الرَّواتب لغير القائمين على رأس عملهم أو الرواتب من أكثر من مصدر، وكذلك خفض موازنات الأمن، وتصويب الصَّرف في قطاع غزَّة[6].

---

(5)مقابلة: د. رائد حلس، المرجع السابق.

(6). الإصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، غزة فلسطين 2014، متاح https://www.pba.ps/contents/180.html.

4- **حماية حقوق الانسان والحريات العامة:** تعد حماية حقوق الإنسان واحدة من أهم الضمانات التي كفلها القانون الدولي بكل مكوناته، بدءا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948م، والعهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام 1966م، وكذلك فعلت الدول بنصها في دساتيرها الوطنية على مجموعة من المبادئ المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، التي يجب على القوانين الوطنية أن تهتدي بها، وتحميها وتكفل حرية التمتع بها، ولم يحيد المشرع الفلسطيني عن ذلك الاتجاه، وقد أفرد لذلك بابا كاملا خاصا بالحقوق والحريات العامة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م ، ووفر لها الحماية القانونية المطلوبة. وقد نصت المادة رقم 32 من القانون الأساسي الفلسطيني على أنه: " كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية، أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضا عادلا لمن وقع عليه الضرر". [7] إن حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمع الفلسطيني لن تتحقق إلا من خلال سيادة القانون وحماية حرية الرأي والتعبير، وإطلاق حريات التجمع السلمي وتكوين الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

5- **تعزيز النَّهج التَّشاركي:** يعزز النَّهج التَّشاركي في الحياة السياسيَّة والعامة من زيادة معدلات المشاركة السياسيَّة، من خلال تعميم الديمقراطيَّة والتَّداول السلمي للسُّلطة، وإجراء الانتخابات المحليَّة والتشريعيَّة والرئاسيَّة في الساحة السياسية الفلسطينية بصورة دوريَّة، إنَّ التَّشاركيَّة المجتمعيَّة من أهم عوامل نجاح السياسات التنمويَّة في أية دولة جنبًا إلى جنب مع عوامل أخرى مثل التَّخطيط السَّليم، نظرًا لما يترتَّب عليها من مصلحة متبادلة بين المجتمع والمؤسَّسات الرسمية، ومؤسَّسات المجتمع المدني على حد سواء، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المواطنين بأجهزة الدَّولة ومؤسَّساتها [8].

6- **تعزيز النهج الديمقراطي:** سيكون للانتخابات تأثير بالغ الأهمية في جميع التفاعلات والعمليات السياسية الراهنة في المناطق الفلسطينية، وهي عملية السلام وعملية البناء الوطني والعملية الديمقراطية[9].

إن نظرة متفحصة إلى التداخل والتفاعل بين العمليات الثلاث: السلام والبناء الوطني والتحول نحو الديمقراطية والسلم الأهلي، تظهر أن العملية الأولى هي الأكثر نجاحاً. أمّا عملية البناء الوطني فكانت أقل نجاحاً، بينما شهدت عملية التحول نحو الديمقراطية تراجعاً في بعض المجالات. وتكشف سياسات وبرامج السلطة الفلسطينية والدول المانحة عن سلّم للأولويات يضع نجاح عملية السلام فوق الأهداف

(7). القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م، المادة رقم 32.

(8) عبد الله، الكواري، الشراكة المجتمعية وتعزيز الانتماء، مدونات الجزيرة، 2022، متاح https://goo.su/8HoLZ7.

(9) الشقاقي، خليل، عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، مرجع سابق.

الأُخرى كافة. ويكشف تركيز الدول المانحة على بناء قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية التشريعية والسياسية، فهناك اعتقاد واسع الانتشار مؤداه أن نجاح عملية السلام يتطلب استقراراً سياسياً يمكن تحقيقه فقط عن طريق إقامة سلطة مركزية قوية تضمن تعددية سياسية والاحتكام السلمي لصندوق الانتخابات بصورة دورية من أجل ضمان الخروج الآمن من المأزق الحالي[10].

7- اعلام حر ومستقل ومتوازن: يلعب الاعلام الحر المستقل دورًا هاما في بناء السلام الأهلي وتعزيز الديمقراطية في المجتمع، من خلال صياغة وتشكيل الرأي العام، وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والتعبير عن الآراء والأفكار، في ضوء حرية تدفق المعلومات وعصر الفضاءات المفتوحة وزيادة انتشار وتنوع وسائل الاعلام الالكتروني.

ويعتبر الإعلام المجتمعي الذي تملكه وتديره مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع، الأكثر تأثيرا من بين وسائل الاعلام المتنوعة، حيث يتناول القضايا الاجتماعية والثقافية، والتي تمس حياة الناس بشكل مباشر، وقد ساهم في نشأة وانتشار ونجاح الاعلام المجتمعي التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد الساحة الرئيسية للإعلام المجتمعي الذي يعمل على طرح القضايا والمشكلات الاجتماعية، حيث يمنح الإعلام المجتمعي المجتمعات المحلية القدرة على التعبير عن نفسها وقضاياها ومصالحها والتحديات التي تواجهها. إن تعزيز الخطاب الاعلامي المعتدل في المجتمع الفلسطيني قد يساهم بالفعل في بناء السلام الأهلي خلال مرحلة التشافي بعد توقف الحرب، ما يساهم في نشر ثقافة التسامح والحوار وتقبل الآخر بين كل فئات المجتمع الفلسطيني، بعيدًا عن لغة التطرف ونشر العنف والدمار والتعصب والطائفية والمعلومات المضللة، التي ساهمت في وصول إلى حالة الانقسامات الحالية.

8- **حماية التعددية الدينية:** ترتكز التعددية الدينية على وجود ديانات أو مذاهب مختلفة تتعايش سلميًا مع بعضها البعض، وتعتمد على التسامح الديني واحترام كافة الديانات أو المذاهب وحماية حرية اعتناق المعتقدات الدينية وعدم الاعتداء أو التضييق أو وضع القيود على تلك الديانات أو المذاهب أو المعتقدات الدينية المختلفة. ويمكن حماية التعددية الدينية في المجتمع الفلسطيني خلال مرحلة التشافي من خلال مواجهة تداعيات الخطاب الديني المتطرف، عبر نشر التسامح الثقافي والديني في المجتمع الفلسطيني، ان احترام التعددية الدينية يكفل عدم التعصب الديني، ويمنع نشوب الحروب أو الأزمات الدينية أو الطائفية، ويحقق للمجتمع السلام والتوافق والانسجام، كما أنه يمنع التمييز على أساس الدين أو المذاهب في كافة مناحي الحياة في الدولة، سيما في تولي الوظائف العامة على اختلاف درجاتها، أو المشاركة السياسية والترشح للمناصب القيادية المتقدمة مثل الترشح للمجالس النيابية أو رئاسة الدولة أو البرلمان.

(10) الشقاقي، خليل، عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، مرجع سابق.

9- **حماية التعددية الثقافية:** إن التعددية الثقافية التي تعني تنوع واختلاف الثقافات داخل المجتمع الواحد، تشجع على احترام التنوع الثقافي وقبوله وتعزيزه، وتبادل للآراء والأفكار المختلفة، مما يضيف حيوية وتجدد داخل المجتمع، بعيدا عن فكرة صهر الثقافات في ثقافة واحدة، أو انكار أو تجاهل أو طمس أو الغاء للثقافات الأخرى. **إن حماية** التعددية الثقافية في المجتمع الفلسطيني، من خلال الاحترام الكامل لثقافة وتقاليد وأعراف وأعياد الأعراق أو الجماعات الاخرى في المجتمع، وهو ما يسهم بشكل رئيسي في الحفاظ على السلم الاهلي، والاستقرار والتماسك والتسامح والوحدة الوطنية.

10- المساواة بين الجنسين: المساواة بين الجنسين تعد حقًا من حقوق الانسان المعترف بها، والاعتراف بحقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أسوة بالرجل مسألة ضرورية من أجل تحقيق السلم والاستقرار الأهلي، فالمجتمع الذي ينعم كافة أفراده فيه بنفس الحقوق والفرص سيما التعليم والصحة والعمل، مجتمع أكثر استقرار وأمنا وسلاما، وتعتبر قضايا العنف الممارس ضد النساء، والذي هو شكل من أشكال العنف المجتمعي من القضايا الشائكة التي قد تؤدي الي تداعيات خطيرة على السلم الأهلي. إن تعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني يساهم في تماسك البناء الاجتماعي، وحماية الحقوق الحريات العامة خلال مرحلة التشافي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال منحهن الحق في المشاركة السياسية والاجتماعية، فعندما تشارك النساء في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهن وحياة مجتمعاتهن، فإن ذلك يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ويعزز الاستقرار والسلام الاهلي والتماسك والترابط الاجتماعي ويرسخ مفاهيم المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

ثالثًا: السِّياسات والاستراتيجيَّات لبناء السلام وحماية السلم الأهلي في المتجمع الفلسطيني

في ظلِّ عديد من التَّحديات التي تواجه الشَّعب والقضيَّة الفلسطينيَّة، نتيجة الحرب واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيَّة، وفي ظلِّ استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وغياب التوافق الوطني، وبروز مظاهر للاغتراب الوطني، والتفكير في الهجرة الجماعيَّة لا بد من انتهاج العديد من السِّياسات التي يمكن من خلالها مواجهة تحديات المرحلة على المستوى المرحلي والاستراتيجي، عبر البحث عن القواسم المشتركة، والاستفادة من تجارب الأمم السَّابقة، ومن بين هذه السياسات المقترحة ما يلي:

1- **انهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية:** إن مفهوم المصالحة الوطنية من أكثر المفاهيم التي تتعدد معانيه من حيث المترادفات كالتوافق بين الأطراف وإعادة العلاقات، هو يرتبط عادة بالعديد من المفاهيم الأخرى نحو التسامح، العفو، بناء السلام وتختلف مدلالته من شخص إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر ويرتبط هذا الاختلاف بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من بلد لآخر. بذلك

يمكن إن نشير إلى إن المصالحة الوطنية الفلسطينية هي شرط لازم من شروط البناء الديمقراطي السليم بعيدًا عن كافة الحسابات السياسية الضيقة.

إن الإدارة السلميَّة لمرحلة التَّشافي لن تكون إلا من خلال إنهاء سريع وعاجل للانقسام الفلسطيني، وتوحيد مؤسَّسات النِّظام السياسي، وإجراء الانتخابات العامَّة بصورة منتظمة، والتسليم السلمي للسلطة، فإنهاء الانقسام أصبح ضرورة ملحَّة لتوحيد الصف الوطني الفلسطيني لمرحلة ما بعد الحرب، خاصة أنَّ الانقسام والخلافات السياسيَّة أسهمت في تعقيد حياة المواطن، وأثَّرت التسوية السياسية على المشاركة السياسيَّة لكافة المواطنين خاصة للشَّباب والمرأة.

2- **الإدارة السلميَّة للتعددية:** إنَّ المجتمعات لا تسير على خطٍ متوازٍ، وهذا يعود إلى طبيعة المجتمعات وبنائها الدَّاخلي أي التركيبة، ممَّا ينعكس – بشكلٍ مباشر – على مسيرة تقدُّمها الاجتماعيَّة والفكريَّة والثقافيَّة، وكذلك على مسيرة بقائها وديمومتها[11]، وتعتبر التعدُّدية من الرَّكائز لتوفُّر حياة سياسيَّة طبيعيَّة، فالنظام السياسي القائم على إيديولوجيَّة واحدة لا يمكن أن يحقق الاستقرار السِّياسي والاجتماعي، لذلك فإنَّ التعدديَّة في الحالة الفلسطينية يجب أن ترتكز على قبول كافَّة ألوان الطَّيف السياسي الفلسطيني في بنية النِّظام السياسي، على قاعدة احترام القانون ومبدأ دوريَّة الانتخابات، والتَّداول السِّلمي للسُّلطة، وعدم استخدام السلاح في الخلافات الداخليَّة.

3- **مواجهة خطاب الكراهية:** يمثل مواجهة خطاب الكراهية أهمية قصوى في المجتمع الفلسطيني بهدف حماية السلم الأهلي، وتعزيز ثقافة التسامح والحوار بين كل الفئات والتيارات السياسية والفكرية الفلسطينية، حيث يتوجَّب على فصائل العمل الوطني والإسلامي أخذ دورها في تعزيز السِّلم الأهلي داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال الالتزام بميثاق شرف لوقف التحريض وخطاب الكراهية، وإشاعة جو المصالحة والتَّسامح والوئام داخل المجتمع الفلسطيني، بعيدًا عن خطاب الكراهية والتَّحريض والتكفير.

4- **سيادة القانون، واستقلال القضاء:** يمثل حكم القانون في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الإفراد، والجماعات، ويعني حكم القانون عدد من النقاط الأفراد متساوون إمام القانون. ويُمثِّل الاحتكام للقانون والالتزام به قيمة أساسيَّة لدى الكل المجتمعي في مدى الرقي بالوعي الحضاري نحو أهميَّة الالتزام بمفهوم القانون كأداة إيجابيَّة نحو تعزيز قيم المساواة والعدالة داخل أيِّ مجتمع من المجتمعات، وحماية الحريات العامة وكفالتها وضمان التمتع الكامل بها، وحتَّى يعمَّ السِّلم الأهلي داخل أي مجتمع من المجتمعات. إنَّ إعادة الاعتبار لسيادة القانون وتقويَّة حكم القضاء واستقلاله في المجتمع

(11) معاذ عليوي، العدالة وحرية التعبير خطوات الوصول للسلم الأهلي في المجتمع، الجزيرة نت، 2018، متاح https://goo.su/PK0x5I.

الفلسطيني يسْهِمان في تعزيز وحماية السِّلم الأهلي في فلسطين، لما فيه من ملاحقة فعليَّة لكلِّ من يهدد السِّلم الأهلي في المجتمع قولًا وعملًا، وهو المدخل الحقيقي لتحقيق مبدأ سيادة القانون وفصل السُّلطات لبناء مجتمع فلسطيني متماسك.

5- **العدالة الانتقالية:** تشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة الأدوات المتاحة، سواءً أكانت قضائية أم لا، لأداء هذه المهمة. وبينما تُركز العدالة الانتقالية على الماضي، فإنها تُسهم أيضًا في استشراف المستقبل، إذ تُضمد الجراح، وتُعزز الحوار الاجتماعي، وتُرسخ سيادة القانون. ومن الناحية المثالية، تُعالج أيضًا جذور الصراع، مثل عدم المساواة والتمييز، ورفع وجبر الضرر ولمنع تجدد العنف وبناء سلام دائم[12]. تضمُّ العدالة الانتقاليّة الأفراد الّذين يجتمعونَ من أجلِ معالجة إرث الفظائع الشّنيعة، أو إنهاءِ الحلقات المُتجدّدة من النّزاع العنيف، وذلكَ من خلالِ وضعِ مجموعةٍ من الاستجابات المُختلفة. وهي استجاباتٌ قد تشملُ إدخال الإصلاحات إلى الأنظمة القانونية والسياسية والمؤسسات الّتي تحكمُ المجتمع، بالإضافة إلى الآليات الرّامية إلى كشف الحقيقة حولَ ما جرى وأسبابه وإلى تحديد مصير المُعتقلينَ أو المخفيين قسرًا. إن تجسيد مبدأ العدالة الانتقالية خلال مرحلة التشافي تساهم في التخلص من أرث مرحلة الانقسام، ومعالجة تداعيات مرحلة هذه المرحلة على مستوى الافراد والجماعات التي تضررت، بما يساهم في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبناء السلام، وتعزيز سيادة القانون، ومنع تكرار الانتهاكات.

حماية السلم الأهلي: إن السلم الأهلي في فلسطين مهدد بعوامل خارجية أبرزها الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الممنهجة في إشعال الفتنة، إلى جانب عوامل داخلية تشمل غياب العدالة واستمرار الانقسام وغياب الممارسة الديمقراطية، ما يعمّق أزمة الثقة ويزيد من هشاشة الوضع الداخلي، إن حماية السلم الأهلي تمثل مسؤولية وطنية عليا يجب أن تضطلع بها جميع الأطراف، لا سيما الأحزاب السياسية. وتأسيسا لذلك، فان مفهوم السلم الأهلي مرتبط مع التعايش السلمي ما بين السلطة الحاكمة والمواطنين، وبين المواطنين أنفسهم، مما يعني خلق منظومة قيم اجتماعية قادرة على احتواء الصراعات والنزاعات، [13]. إن تعزيز السلم الأهلي يعد بمثابة الامن الاجتماعي والركيزة الأساسية لبناء مجتمع فلسطيني متماسك خلال مرحلة التشافي ما بعد الحرب، وهذا لن يتحقق إلا من خلال مواجهة خطاب الكراهية وانشر ثقافة التسامح وتقبل الآخر، واحترام الحريات العامة، والتوزيع العادل للثروة، وتعزيز المشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع.

(12) ما هي العدالة الانتقالية، TRIAL International، متاح https://goo.su/vW504aq

(13) . طلال أبو ركبة وآخرون، مرتكزات السلم الأهلي والمجتمعي في فلسطين، الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون، 2021م، فلسطين، ص22.

6- **العدالة الاجتماعية:** في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار مظاهر المجاعة العامة خلال الحرب على غزة، تمثل العدالة الاجتماعية أهمية كبيرة، حيث تعتبر الأرضيَّة المشتركة لتحقيق سلام اجتماعي بين كافَّة شرائح أو مكونات المجتمع الفلسطيني، فلا يمكن أن نحقق عدالة اجتماعيَّة دون التخلُّص من كافَّة أشكال الواسطة والمحسوبيَّة التي تعدُّ الأساس النَّاظم لبناء علاقات اجتماعيَّة سلبيَّة داخل المجتمع، فمن خلال إقامة العدالة الاجتماعية تتحقق ذات الإنسان على أساس الإنسانية، بعبارة أخرى ينبغي أن يتقرر لكل إنسان قدر معين من الحقوق بغض النظر عن إسهامه في العمليَّة الاجتماعيَّة[14]، ويمكن أن ترتكز العدالة الاجتماعيَّة في المجتمع الفلسطيني على سيادة القانون والتَّوزيع العادل للثَّروة والمساعدات، ومنح الفرصة لكل فئات المجتمع في تولي الوظيفة العامة والوصول للمناصب العليا، ومحاربة الفساد والإقصاء والمحسوبية، وتعزيز قيم المواطنة والشراكة الوطنية.

7- **تطوير التَّعليم:** تطوير النِّظام التعليمي الفلسطيني (العام والعالي) بما يعزز مصالح الفئات الشبابيَّة، ودورهم وحقوقهم في المجتمع، مع التركيز على الرسالة الإنسانيَّة والوطنيَّة والديمقراطيَّة للشَّعب الفلسطيني ضمن نظام تعليمي يوازن بين الاحتياجات المجتمعيَّة والطُّموحات الفرديَّة للإنسان الفلسطيني في ظلِّ مبدأ الحق في التعلُّم[15]، كما يمكن أن تشمل التدخُّلات إطلاق مبادرات وطنيَّة تستهدف الشَّباب، وتُعزِّز السِّلم الأهلي من قبيل تعزيز برامج التَّعليم الوطني، وإطلاق حملات توعويَّة لبناء الثقة المجتمعيَّة، فإنَّ الواقع الَّذي فرضته الحرب على قطاع التَّعليم الأساسي في غزَّة بات يتطلب سياسات جديدة تعمل على حماية التَّعلِيم باعتباره أولى الأولويَّات التي يجب العمل عليها، وباعتباره أمنًا قوميًّا ومجتمعيًّا، فإنَّ العودة إلى التَّعليم في غزَّة تتطلَّب تدخُّلات تعتمد فلسفة التَّعليم المبنية على التحسين الدَّائم وتطوير الأداء، وتوفير أماكن مؤقَّتة لاستئناف الدراسة، مثل المؤسَّسات العامَّة والخاصَّة والمساكن التي ما زالت صالحة للاستخدام البشري، والتركيز على المواد الأساسيَّة، وتعزيز مهارات القراءة والرياضيَّات في المرحلة الأساسيَّة الأولى.

8- **تعزيز مؤسَّسات المجتمع المدني:** تعد المؤسسات الأهلية أو المجتمع المدني وما تعرف ب –A non governmental organization (NGO) عنصر أساسي وهام جداً في مكونات أي أمة أو دولة من الدول، لما لها من دور إستنهاضي وداعم في تعزيز الحقوق المحلية والدولية والارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية

(14) معاذ عليوي، العدالة، مرجع سابق.

(15) تيسير محيسن، نحو خطة وطنية للشباب في فلسطين نشاطات تنموية في المجتمع الفلسطيني، وكالة الأنباء الفلسطينية، ورقة عمل لمؤتمر نحو "إستراتيجيات التنمية الشبابية في فلسطين"، جامعة بيرزيت، 2020..

الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماع[16]، وخلال العقود الأخيرة بلور المجتمع الفلسطيني مؤسسات أهلية مدنية، أدت وظائف كثيرة كان من بينها وظائف تؤديها "الدولة" في الأوضاع العادية. وتلقى معظم هذه المؤسسات التأييد الكامل من منظمة التحرير الفلسطينية، التي رأت فيها اللبنات الأولية نحو بناء الدولة المدنية. لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، يمكن اتخاذ عدة خطوات تشمل: زيادة الوعي بأهمية هذه المؤسسات، وتوفير الدعم المالي والفني لها، وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار، وضمان استقلاليتها وحياديتها، وتوسيع نطاق عملها ليشمل جميع فئات المجتمع.

خاتمة: من أجل تعزيز بناء السلام والديمقراطية وحماية السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني من الضرورة اتباع العديد من السياسات العاجلة التي من شأنها تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان والحريات العامة، والتداول السلمي للسلطة، من خلال إعادة بناء النظام السياسي القانوني والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني بعد الحرب، على أسس ديمقراطية تعددية بعيدًا عن الاقصاء السياسي والثقافي؛ بما يساهم في تعزيز مشاركة الفئات الهشة والضعيفة، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان والسلم الأهلي، كما يجب تبني سياسات لتعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من مظاهر الاغتراب لدى الشَّباب الفلسطيني، ودمج الشَّباب في عمليَّة إعادة الإعمار، وإطلاق خطة طارئة لإعادة بناء نظام العدالة في فلسطين، بما تشمل إعادة تأهيل البنية التحتيَّة للمحاكم، وضمان استمراريَّة تقديم الخدمات القضائيَّة، للحفاظ على السلم الأهلي، ومواجهة حالة الفوضى العارمة. والتَّأكيد على أهميَّة دور الانتخابات الرئاسية التشريعية والمحليَّة والنقابية، وفقًا للتَّمثيل النسبي لتعزيز المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع بنية مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.

---

[16] الدوواوسة، خالد، دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة، مؤسسة بالثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة فلسطين، 2017.